

جامعة الموصل

كلية الآداب

القسم: التاريخ



عنوان المحاضرة: المضامين السياسية لأصول
المعتزلة

المادة الدراسية: تاريخ الفكر السياسي الاسلامي

المرحلة الدراسية: دكتوراه تاريخ اسلامي

مدرس المادة: أ.د. نايف محمد شبيب

• المضامين السياسية لأصول المعتزلة

تعد المعتزلة أول مدرسة كلامية عقلانية في الإسلام، نشأت في أواخر العصر الأموي وازدهرت في العصر العباسي، ولم تكن أصولهم الخمسة مجرد قضايا عقدية تجريدية، بل حملت في بنيتها مضامين سياسية واضحة، خاصة في قضايا: الشرعية، مسؤولية الحاكم، العدل، الثورة، وموقف الأمة من السلطة، وقد تبلورت هذه الأصول في سياق سياسي مضطرب (الفتن، الصراع على الخلافة، ظهور الخوارج والمرجئة، التحول من الشورى إلى الملك العضوض)، مما جعل الفكر الكلامي عندهم متداخلاً مع النظر السياسي.

إذ تقوم مدرسة المعتزلة على خمسة أصول عقدية مشهورة، لكنها لم تكن بعيدة عن الواقع السياسي، بل حملت في طياتها مضامين وأبعاداً سياسية واضحة، خاصة في قضايا الحكم، والسلطة، والعدل، وموقفهم من الحاكم الظالم.

• أصل التوحيد ومضمونه السياسي:

١. البعد العقدي: يرى المعتزلة أن الله واحد في ذاته وصفاته، وأن صفاته ليست زائدة على ذاته، ونفوا التشبيه والتجسيم، ومن أهم لوازم هذا الأصل: تنزيه الله عن الظلم، إذ أشار القاضي عبد الجبار قائلاً في شرح الأصول الخمسة: (إن الله تعالى لا يجوز أن ينسب إليه ظلم، ولا أن يضاف إليه قبيح)، وتنزيه الله عن التشبيه والتجسيم، ونفي الصفات الزائدة على الذات.

٢. المضمون السياسي: هنا يظهر البعد السياسي بوضوح من خلال رفض نسبة الظلم إلى القضاء الإلهي، ورفض القول بالجبر الذي استعمل سياسياً لتبرير تسلط بني أمية، وتحميل الحاكم مسؤولية ظلمه، ورفض فكرة أن الحاكم يستمد شرعيته مباشرة من (قضاء الله وقدره).

وقد استخدمت نظرية الجبر سياسياً في العصر الأموي لإقناع الناس بأن الملك قضاء وقدر، وأن معارضة الحاكم معارضة لإرادة الله. فجاء المعتزلة لينقضوا هذا الأساس من خلال معارضة الاتجاه الجبري الذي كان يستغل لتبرير استبداد المملطة (كما شاع عند بعض أنصار الدولة الأموية).

٣. النتيجة السياسية: إسقاط القداسة عن المملطة، ونزع الغطاء الديني عن الاستبداد، أي تحميل الإنسان والحاكم خصوصاً مسؤولية أفعاله.

ومما قاله المعتزلة (ان الله ان الله واحد ليس كمثل شئء وهو السميع العليم ، وليس بجسم ولا شبح ولا جثة ولا صورة ، ولا لحم ولا دم ولا شخص ولا جوهر ولا عرض ، ولا بذى لون ولا طعم ولا رائحة ، ولا مجسة ، ولا بذى حرارة ولا برودة ولا رطوبة ولا يبوسة ولا طول ولا عرض ولا عمق ولا اجتماع)^(١) ، وقد شارك المعتزلة الخوارج والمرجئة في مسألة التوحيد ، وأجمعت المعتزلة على ان الله لا يرى بالأبصار ولكن يرى بالقلوب وانه لم يزل عالماً قادراً حياً^(٢) ، وهم يلزموه عن الظلم حتى لا يشابهه المخلوق ايضاً في صدور الظلم عنه^(٣).

• المنزلة بين المنزلتين والشرعية السياسية:

١. البعد العقدي : مرتكب الكبيرة ليس مؤمناً كامل الإيمان ولا كافراً ، بل في منزلة وسطى.
 ٢. البعد السياسي : هذا الأصل جاء رداً على الخوارج الذين كفروا بالحكام ، والمرجئة الذين أرجؤوا الحكم عليهم.
 ٣. النتائج السياسية : رفض التكفير السياسي ، ورفض إعطاء الشرعية الكاملة للحاكم الفاسق ، وفتح باب محاسبته وعزله إذا اقتضت المصلحة دون تكفيره.
- وقد أشار الشهرستاني في الملل والنحل إلى هذا التوسط بوصفه موقفاً سياسياً عقدياً في آن واحد. وأن هذا المبدأ أسس لفكرة الشرعية الأخلاقية شرط في استمرار السلطة.
- والمنزلة بين منزلتين هي إحدى مبادئ المعتزلة الأساسية والتي عنها ظهر المعتزلة كفرقة من الفرق الدينية ، وسبب ظهورها هو ان رجلاً جاء الى الحسن البصري وهو في مجلسه العلمي في المسجد يدرس الناس يسأله عن مرتكب الكبيرة قائلاً له : (يا إمام لقد ظهرت في زماننا جماعة يكفرون اصحاب الكبائر والكبيرة عندهم كفر يخرج عن الملة ، وهم وعبيدة الخوارج ، وجماعة يرجئون اصحاب الكبائر ، والكبيرة عندهم لا تضر مع الايمان بل العمل على مذهبهم ليس ركناً من الايمان ، ولا يضر مع الايمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة وهم مرجئة الامة^(٤) ، وقبل ان يجيب الحسن البصري عن ذلك اجابه واصل بن عطاء بقوله : (أنا لا

(١) الأشعري : ابو الحسن ، مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين ، صححه هلموت ريتز ، دار فرائز (المانيا ١٩٨٠م) ط ٣ / ص ١٥٥ .

(٢) الأشعري ، مقالات الاسلاميين ، ص ١٥٦ .

(٣) سالم : عبدالعزيز ، التاريخ السياسي للمعتزلة ، مركز نماء للبحوث والدراسات ، (بيروت ٢٠١٨م) ط ١ ، ص ٧٢ .

(٤) الشهرستاني : ابو الفتح محمد بن عبد الكريم بن ابي بكر ، الملل والنحل ، مؤسسة الحلبي ، ١ / ٤٧ .

اقول صاحب الكبيرة مؤمن مطلقاً ولا كافر مطلقاً بل هو في منزلة بين المنزلتين لا مؤمن ولا كافر) ثم قام واصل واعتزل في المسجد في إحدى أسطواناته ومنها قال الحسن اعتزل عنا واصل فسموا أصحابه بالمعتزلة ، وقد اعتبر مرتكب الكبيرة عند المعتزلة لا مؤمن ولا كافر مطلقاً لأنه يوتي الشهادة وسائر أعمال العبادات الأخرى ، لكنه اذا مات على الكبيرة ولم ينف فهو من أهل النار خالداً فيها . لكن عذابه أهون من عذاب الكفار كونه في دركة فوق دركة الكفار ، مستثلي من أن الآخرة ليس فيها إلا فريقان ، فريق في الجنة وفريق في السعير^(١)، وهنا نسين الآراء التي تكررت في فيمن يقع عليه تسمية الكفر والايمان والتناق والتسق، فهنا يستل أصحاب المعتزلة الآراء المخالفة لهم منها الآيات القرآنية التي نصف من هم الكافرون قال تعالى: (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله من الذين اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون)^(٢) والآية (فاذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى اذا اثخنتموهم فمشوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء)^(٣).

• الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كأساس للمعارضة:

١. البعد العنفي: وجوب إزالة المنكر.
 ٢. البعد السياسي: هنا تتضح الجرة السياسية من خلال جواز الخروج على الإمام الجائر بشروط ومشروعية الثورة إن تعذر الإصلاح السلمي، وتأسيس الرقابة الشعبية. وقد نص القاضي عبد الجبار على أن إزالة المنكر قد تبلغ حد القتال إذا توفرت القدرة وغلب الظن بتحقيق المصلحة. هونا يجعلهم أقرب إلى نظرية (المقاومة المشروعة).
- ويطلب عليه الطابع العملي، وإن لم يكن منفصلاً عن الأساس النظري، وقد تناول علماء المعتزلة هذا الأصل بالتفصيل، فحدوا شروطه وميزوا بين مراتبه. فالأمر بالمعروف في نظرهم يتحقق بمجرد الدعوة إليه دون اشتراط الإلزام بالفعل، بخلاف النهي عن المنكر، إذ لا يكتفى فيه بمجرد النهي، بل لا بد من استكمال الشروط المؤدية إلى منعه فعلياً^(٤).

(١) الشهرستاني : الملل والنحل ، ١ / ٤٨ .

(٢) الآية ٢٩ من سورة التوبة .

(٣) الآية ٤ من سورة محمد .

(٤) القاضي عبد الجبار : الأصول الخمسة، ٧٤٤.

ومع أن أغلب الفرق الإسلامية تتفق مع المعتزلة في الإقرار بهذا الأصل من حيث العبداء، فإنها تختلف معهم في كيفية تطبيقه؛ إذ اختلفت معظم تلك الفرق بالإنكار القولي أو القلبي، ونادراً ما انتقلت إلى الممارسة العملية^(١).

أما المعتزلة فقد اتسم موقفهم بقدر أكبر من الفاعلية ولا سيما في جانب النهي عن المنكر إذ رأوا أنفسهم مسؤولين عن صيانة قيم الإسلام ومبادئه فكانوا إذا رأوا ما يعدونه انحرافاً أو منكراً في المجتمع الإسلامي بادروا إلى مقاومته، مستخدمين وسائل متعددة تبدأ باللسان وقد تنتهي عند الضرورة بالقوة ومن هنا يمكن تفسير جانب مهم من تاريخهم السياسي إذ يوضح هذا الأصل أسباب سعي بعضهم إلى الاقتراب من السلطة ومراكز النفوذ، كما يفسر معارضتهم لبعض الحكام الذين لم يوافقوا تصوراتهم في الحكم، بل وانضمامهم أحياناً إلى حركات أو ثورات رأوا فيها تجسيدا للمعروف ورفضاً للمنكر وفق منظورهم، ومن الجدير بالذكر أن الخوارج يشتركون مع المعتزلة في تبني مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، غير أنهم ينطلقون من رؤية مغايرة تماماً فهم لا يميزون في الجملة بين دار الإسلام ودار الكفر إذا لم تطبق مبادئهم ولذلك تعاملوا مع مخالفهم بوصفهم خارجين عن الدين.

ومن الجدير بالذكر أن موقف المعتزلة من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أنهم وضعوا شروطاً لممارسة هذا الأصل كما ينكر القاضي عبد الجبار -أن يتحقق المتصدي لذلك من أن المأمور به معروف والمنهي عنه منكر لأنه لو لم يعلم ذلك لا يأمن أن يأمر بالمنكر وينهى عن المعروف وأن يعلم أن ذلك لن يؤدي إلى ضرر أعظم من المنكر نفسه، فالذي يعلم أن نهيه عن شرب الخمر سيؤدي إلى قتل جماعة من المسلمين أو إحراق مجموعة من المساكن مثلاً لا يجب عليه النهي عن المنكر، بل ولا يحسن، وأيضاً أن يغلب على ظنه أن لقوله في الأمر بالمنهي عنه تأثيراً وأن يغلب على ظنه أنه بآمن من الأذى في نفسه وماله، ولكن هذا الشرط الأخير ليس على إطلاقه لأنه إن علم أن السكوت في هذه الحالة إذلال للدين وإماتة لصوت الحق وكان عليه أن يجار بكلمة الحق ولو دفع حياته ثمناً لها، ومن هذه الزاوية يفسر المعتزلة خروج الحسين بن علي على يزيد بن معاوية، فرغم أن الحسين كان قليل العدد ضعيف العدد، لم يؤثر السلامة والقعود، وأوجب على نفسه الخروج في معركة كان يعرف أنها خاسرة،

(١) . عبد الرحمن سالم: التاريخ السياسي للمعتزلة، ص ٧٧

ولكن لما كان قعوده بعد تخاذلاً واستكانة أثر الخروج والشهادة على حياة لا تضحية فيها ولا عز، بل نل للدين والداعين إليه (١٠).

• العدل:

ان البحث في العدل عند المعتزلة بحث في أفعال الله سبحانه وتعالى وأفعاله تأتي بعد اثباته وإثبات صفاته ويقول القاضي عبد الجبار * وأما الأصل الثاني من الأصول الخمسة هو الكلام في العدل وهو كلام يرجع الى أفعال القديم تعالى وما يجوز عليه وما لا يجوز (١١).

أصل العدل وأثره في نظرية الحكم:

١. البعد العقدي: العدل عند المعتزلة يعني إثبات حرية الإنسانية، القول بأن الإنسان خالق لأفعاله على جهة الكمب والاختيار، وأن الله لا يفعل القبيح. والمقصود بالقول بحرية الإنسان ومسؤوليته عن أفعاله هو نفي الجبر.

٢. المضمون السياسي: هذا الأصل هو العمود الفقري لفكرهم السياسي، وكانت أبرز نتائجه السياسية: أن الحاكم مسؤول عن أفعاله، ولا يجوز الاحتجاج بالقدر لتبرير الظلم، وأن الأمة تملك حق المحاسبة للحاكم الجائر. وتكر أبو الحسن الأشعري في مقالات الإسلاميين أن المعتزلة: (أوجبوا العدل على الله، ومنعوا أن ينسب إليه الجور).

٣. النتيجة السياسية: إذا كان الله لا يظلم، فالحاكم أولى ألا يعثر بظلمه، وهذا الأصل كان له أثر مباشر في موقفهم من الخلفاء الظلمة.

وهناك صلة بين التوحيد والعدل وقد نزه المعتزلة الله في أصل التوحيد عن صفات المخلوقين كذلك نزهوا في العدل عن الظلم فإله في أصل التوحيد منفرد بذاتيته التي لا يشبهها احد وهو في أصل العدل منفرد بأخيريته فلا يصدر عنه الشر ولقد أراد المعتزلة في أصل العدل استبعاد كل التصورات التي تتنافى مع علوه اذ يتمسكون في اثبات وإصرار بفكرة الله المعنى بالعالم ولقد اختار المعتزلة من بين جميع صفات الفعل الإلهي صفة العدل لجعلوها الأصل الثاني بل أهم أصولهم وذلك لان العدل هو رأس الفضائل التي تحكم الأفعال المتعدية الى الغير لاسيما في علاقة حاكم بمحكومين وفي مجال علاقة الله بالإنسان فان العدل هو اسمى صفات الفعل الإلهي، وتندرج معظم نظريات المعتزلة التي تفسر صلة الله بالإنسان تحت

(١٠). القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص ١٤٢-١٤٣

(١١). القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص ٣٠١

اصل العدل وان نظريات المتكلمين نشأت للرد على أصحاب الديانات الأخرى فان تصور المعتزلة للفعل الإلهي في اصل العدل جاء للرد على الثنوية أولئك الذين ينسبوا ما وجدوه من شر في العالم الى اله آخر غير اله الخير لأنه لا يمكن ان يصدر الشر عن اله الخير وإذا كانت الدنيا دار تكليف يتمعن فيه الاثمان بالنعم والنقم معا فهل ترك الله الاثمان دون هداية فانه لم ينترك الاثمان المكلف دون هداية منه ، أي دون ان يكرهه على الهداية او الايمان وتلك نظرياتهم في اللطف^(١٢)

وان المقصود باللطف الإلهي هز كل ما يوصل الاثمان الى الطاعة ويبعده عن المعصية ولما كان الله عادلا في حكمة رؤوفا بخلقه لا يرضى لعباده الكفر والا يريد الظلم لهم فهو لم يدخر عنهم شيئا مما يعلم وانه اذا فعله بهم أتوا الطاعة والصلاح وقد يعترض على ذلك بان الله قد خلق في الانسان الشهوة وهي لباعثة على كل الشرور والمعاصي^(١٣).

• الوعد والوعيد والرقابة الأخروية على السلطة:

١. البعد العقدي: إنفاذ وعيد الله في العصاة وأن الله لا يخلف وعده ولا وعيده، وعدم جواز العفو عن مرتكب الكبيرة بلا توبة.

٢. البعد السياسي: الحاكم الجائر غير محصن دينيا، ولا وجود لمفهوم "الإمام المعصوم" عندهم، وأن السلطة خاضعة للمحاسبة الإلهية. وهذا عزز فكرة أن الحكم ليس امتيازاً أبدياً.

وان هذا الأصل أيضا لا ينفصل عن الأصول السابقة، وإذا كان أصل التوحيد بما يستلزمه من تنزيه مطلق يقتضي وصف الله بالعدل، فإن العدل بما يستلزمه من وضع الأمور في مواضعها وإعطاء كل ذي حق حقه يقتضي وصف الله بصدق الوعد والوعيد، فأصل العدل نتيجة لازمة لأصل التوحيد، وأصلا الوعد والوعيد والمنزلة بين المنزلتين هما نتيجة لازمة لأصل العدل والوعد والوعيد مبدأ استغله المعتزلة استغلالاً ظاهرا في معاركهم السياسية ضد عنف الحاكمين، فلا تجري أمور الحساب في رأيهم على غير قاعدة، والحاكم الطاغوي الذي يظن أن طغيانه قد يصادف من الله تجاوزا وصفحا مخطئ في التصور، فوعيد الله للعصاة - ووعد اللطاعين أيضاً لا يمكن أن يتخلفا، وكل امرئ بما كسب رهين ، وقد تشدد معتزلة بغداد في ذلك واعتبروا أن

(١٢) . احمد محمود صيحي، في علم الكلام ص ١٤١

(١٣) . احمد محمود صيحي في علم الكلام ص ١٤٥

عقاب الله للمعاصي لطف به في الحقيقة "واللطف يجب أن يكون مفعولاً بالمكلف على أبلغ الوجوه، ولن يكون كذلك إلا والعقاب واجب على الله تعالى، فعلمنا أن المكلف متى علم أنه يفعل به ما يستحقه من العقوبة على كل وجه كان أقرب إلى أداء الواجبات واجتناب الكبائر" (١١).

وانسجاماً مع هذا الأصل عند المعتزلة كان لهم تفسير خاص لما ورد في الآثار من شفاعة الرسول للمسلمين؛ يقول المفكر المعتزلي القاضي عبد الجبار: "لا خلاف بين الأمة في أن شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم ثابتة للأمة، وإنما الخلاف في أنها لمن ثبتت فعندنا أن الشفاعة للتائبين من المؤمنين، وعند المرجئة أنها للفاسق من أهل الصلاة" (١٢) فالمعتزلة بذلك يغلطون كل الأبواب أمام عصاة المسلمين ومنهم الحكام إلا باباً واحداً هو باب التوبة النصوح بما تتطلب من إقلاع كامل عن الخطأ، وعزم صادق على عدم الرجوع إليه، وهم يجعلون عقوبة الله للعصاة نوعاً من اللطف بهم لأنها تزجرهم عن المعاصي حين يتأكد لديهم أن وعيد الله لا يتخلف، والمعتزلة بذلك يطبقون مبادئ المعروف: الصلاح والأصلح، فمن الأصلح للبشر تنفيذ الوعد والوعيد (١٣)، وفي إطاره كان الخلاف مع المرجئة فيما يتعلق بالوعد أن من أطاع الله دخل الجنة، وأن وعد الله له بذلك صدق لن يتخلف لأن حقيقة الوعد كل خبر يتضمن وصول نفع إلى الموعود، سواء كان على طريق الاستحقاق أو على طريق التفضل وعلى هذا نقول: إن الله تعالى قد وعد المطيع بالثواب الذي يستحقه، ووعد زيادة على المستحق بطريق التفضل كما يعني هذا الأصل فيما يتعلق بالوعد أن من عصى الله دخل النار، وخلد فيها بذنوبه الكبائر إذا مات دون توبة منها وغنها، وأن هذا الوعد صدق لن يتخلف أبداً، إذ الوعد هو الخبر المشتمل على وصول ضرر إلى المتوعد، ولا فرق على طريقة اللغة بين أن يكون ذلك الضرر من باب المستحق أولاً من باب المستحق، فإذا شرط الاستحقاق فهو لأن الغرض بالوعد: ما قد ورد من الله في معنى المعاناة، ولا يتوعد جل وعز إلا بالمستحق، لأنه إذا خرج عن المستحق دخل في حد الظلم والقائلون بالعدل والتوحيد يرون صدق وعيد الله وعدم تخلفه قائماً في حق المرتكبين للكبائر، كما هو قائم في حق الكفار.

(١١) عبد الرحمن سالم: التاريخ السياسي للمعتزلة، ص ٧٦

(١٢) القاضي عبد الجبار: الأصول الخمسة، ص ٦٨٨

(١٣) عبد الرحمن سالم: التاريخ السياسي للمعتزلة، ص ٧٧

• موقف المعتزلة من السلطة: في العصر الأموي كانوا أقرب إلى المعارضة الفكرية، أما في العصر العباسي فقد تقرب بعضهم من السلطة، خاصة في عهد المأمون، حيث كان هنا تقارب في عهده من خلال تبنيه القول بخلق القرآن وفرضه رسمياً سنة (٢١٨هـ) وقد بدأت (المحنة) ومن أشهر من عارض ذلك أحمد بن حنبل، وهنا تحول الفكر للمعتزلة من معارضة السلطة إلى أداة في يدها.

• الخلاصة التحليلية العامة: يمكن تلخيص المضامين السياسية لأصول المعتزلة في:

١. نزع القداسة عن السلطة وتحميل الحاكم مسؤولية أفعاله.
٢. تأسيس المسؤولية الأخلاقية للحاكم وتأكيد مركزية العدالة في الحكم.
٣. رفض التبرير الديني للاستبداد مع رفض التكفير السياسي.
٤. تثبيت حق الأمة في المحاسبة من خلال مشروعية محاسبة السلطة.
٥. شرعية المعارضة بشروط عقلانية ورفض الظلم باسم القضاء والقدر.
٦. حينما اقترب المعتزلة من السلطة فقدوا جانباً من مشروعهم النقدي.